

# المستقبل هو الهم الأكبر للمصالحة الوطنية



بقلم / عبده محمد الجندي

بعد سلسلة كبيرة من الخلافات والصراعات والحروب الماضية، أما أن الأوان للخروج من الماضي بكل موروثاته السلبية وبكل ما حدث فيه من الجروح والآلام الناتجة عن المكايدات والمزايدات السياسية والدعائية وتبادل الاتهامات والصراعات والحروب التي أهدرت الكثير من الإمكانات والطاقات المادية والمعنوية في الدروب والهوامش الفرعية للجدل الناتج عن اتفاقات وتسويات سياسية سابقة للمصالحة الوطنية بين جميع الأطراف، على نحو جعل تاريخ الثورة والدولة مثقلاً بالكثير من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية رغم ما حققته الثورة اليمنية من الايجابيات التي جعلت حياة الأبناء والأحفاد أفضل مرات عدة من حياة الآباء والأجداد البدائية التي ميزت التاريخ اللاحق للثورة والدولة عما قبله من العهود والعصور المظلمة.

أعود فأقول بدون المصالحة الوطنية على أهمية المستقبل سنظل أسرى الماضي رغم اقتناعنا أنه لم يعد لدينا ما يمكن أن نقدّمه من التضحيات وما يمكن أن نبذّه من الإمكانات وما يمكن أن نضيعه من الجهود والأوقات الباهظة عن المستقبل الأفضل في وقت أكدت فيه الكثير من الاختراعات والابتكارات والمعلومات التقنية والتكنولوجية والالكترونية التي جاءت بها الثورة الصناعية والديمقراطية العملاقة وما حققته من المنجزات والمعجزات بصورة أكدت وبما لا يدع مجالاً للشك أن المستقبل هو وحده الفضاء الذي يجب أن نضع فيه كل ما لدينا من الطاقات والإمكانات والجهود العلمية والعملية الكفيلة بتحقيق ما لدينا من الطموحات والتطلعات ذات الصلة بتمكين الكفائية من التغلب على الحاجة، وتمكين السعادة من التغلب على الفقر والشقاء، وتمكين التقدم من التغلب على التخلف، وتمكين النور من محاصرة الظلام، والديمقراطية من محاصرة الاستبداد، والعدالة من محاصرة الاستغلال... الخ.

إذا كانت مخرجات الحوار الوطني قد حظيت بالاجماع، فإن التطبيق يحتاج هو الآخر الى نفس الاجماع الوطني، والاجماع يحتاج الى قدر معقول من الثقة، والثقة تحتاج الى قدر مقبول من المصداقية والموضوعية في مجمل ما لدينا من الخطابات الدعائية والعلاقات السياسية وعدم ترك الماضي يؤثر على المستقبل ويتقاطع معه في محاولة لجعله تكرر لا إنتاج نفسه في إضافة مشاكل الى مشاكل ومعاناة الى معاناة وجروح الى جروح وآلام الى آلام وفساد الى فساد وفقر الى فقر وتخلف الى تخلف يفرغ مخرجات الحوار من معانيها العلمية، لان غياب المصداقية والموضوعية والثقة ثالث رهيب يكشف عن أزمة سياسية مستفحلة قد تكون ناتجة عن أطماع وقد تكون ناتجة عن أنانية لا تخلف للشعوب سوى (الدماء والدمار والدموع). لان الأحزاب والتنظيمات السياسية الموقعة على المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية والمشاركة في حكومة الوفاق الوطني وتلك المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني ما زالت تعيش في الماضي بما ينطوي عليه من الصراعات والتوترات وغير مستعدة لإغلاق ملفاته ومغادرته الى المستقبل، ليس لأنها لا تعي ما تعنيه الشراكة في السلطة وفي الحوار من وفاق واتفاق يستوجب إقامة علاقة جدلية جديدة توفر للجميع ما هم بحاجة اليه من التعاون في سياق البحث عما هم بحاجة اليه من الموارد والثروات الممكنة والمتاحة عبر مجموعة من الخطط والبرامج العلمية والعملية الهادفة الى حسن استثمار الموارد المكانية والزمانية الواحدة- المكانية وتعني بها الوطن اليمني، والزمانية وتعني بها الشعب اليمني في علاقاته بالحاضر والمستقبل الواحدة.

الواقع يحتم على جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية الفاعلة التنافس على قيم الحق والعدل والتقدم والأمن والاستقرار والسلام لنؤكد لأبنائنا وأحفادنا أننا شعب جدير بالحرية وبالديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والتعددية الاقتصادية والتعددية النقابية وتعددية الأقاليم المتنافسة في نطاق الدولة الجمهورية الواحدة ذات النظام الاتحادي الذي لا يلغي الوحدة بقدر ما ينطلق من الحرص على تطويرها والحفاظ عليها بعلم واحد ونشيد واحد وجيش واحد وموارد سيادية موحدة وتمثيل خارجي واحد لا مجال فيه لتعدد الدويلات الانفصالية.

صحيح أن البلاد قد استطاعت في عهد الرئيس التوافقي عبدي منصور هادي أن تقطع شوطاً كبيراً في تطبيق المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية المزمّنة وأصبحنا نلامس المهام الأخيرة المتبقية من المبادرة الخليجية بداية من الإعلان عن تشكيل اللجنة الفنية المكلفة بصياغة مشروع الدستور حسب ما لديها من موجبات دستورية نصت عليها مخرجات الحوار الوطني كمقدمة للاستفتاء، ومروراً بإجراء الانتخابات البرلمانية والإقليمية، وصولاً الى انتخاب رئيس الجمهورية. خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية المتوافقة عليها.

الآن الصحيح أيضاً أن المصالحة الوطنية أصبحت ضرورة ملحة تساعد على تهيئة ما نحن بحاجة اليه من النجاح في الحرب على الارهاب وتسكين النزعات الانفصالية والصراعات المذهبية وحشد الجهود الموحدة وتوفير الأجواء الآمنة والمستقرة للدخول الى العمليات الانتخابية القادمة باعتبارها الحل المناسب لمشكلة الصراع على السلطة وحكم الفترات الاستثنائية... إن الخروج من الدوامه الجامدة للماضي بما ينطوي عليه من الأحقاد الدافعة للثارات الانتقامية كمحصلة لما يترب على ثقافة الكراهية يجعل التقدم الى الامام عملية

قاعدة ما حققته من توازن المصالح المتناسبة مع الاحكام والأوزان السياسية والحزبية... وانتهاج رحمة الخلاف كبديل للجنة الكراهية والحقد... واستبدال الأساليب والوسائل السلمية كبديل للأساليب والوسائل العنيفة في سياق التنافس على التداول السلمي للسلطة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية والتسوية السياسية والاحتكام للهيئة الناخبة.

قد تكون البداية صعبة وبهاجة الى جهود مكثفة من قبل القيادة السياسية، ولكن الأضعب منها أن تشغل القيادة السياسية في معالجة النتائج السلبية دون معالجة الأسباب الموصلة لتلك النتائج وما يترب عليها من الاضرار السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية المكلفة على المواطن وعلى الدولة وعلى الوطن والشعب بكل مكوناته وتكويناته السياسية والقبلية والعشائرية والطائفية والمذهبية... الخ.

أعود فأقول إن المرحلة تحتاج الى المصالحة الوطنية كخطوة ناضجة في العبور الى المستقبل بدرجة لا تقل أهمية عن الحاجة الى التعاون والتكامل في تطبيق مخرجات الحوار الوطني في اجواء هادئة ومفعمة بالجدية في التعامل مع المسؤولية التي تميز الأحزاب والتنظيمات الوطنية الحاكمة والمسؤولة عن الشعب، عن الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة التي لا تمتلك سوى الكلمة الناقدة، لان الشراكة في السلطة تحتم على أي حزب أو تنظيم سياسي حريص على ثقة الشعب أن يقدم الموضوعي على الذاتي، والعام على الخاص، والمشروع على المنوع.

صحيح أن البلاد قد استطاعت في عهد الرئيس التوافقي عبدي منصور هادي أن تقطع شوطاً كبيراً في تطبيق المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية المزمّنة وأصبحنا نلامس المهام الأخيرة المتبقية من المبادرة الخليجية بداية من الإعلان عن تشكيل اللجنة الفنية المكلفة بصياغة مشروع الدستور حسب ما لديها من موجبات دستورية نصت عليها مخرجات الحوار الوطني كمقدمة للاستفتاء، ومروراً بإجراء الانتخابات البرلمانية والإقليمية، وصولاً الى انتخاب رئيس الجمهورية. خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية المتوافقة عليها.

الآن الصحيح أيضاً أن المصالحة الوطنية أصبحت ضرورة ملحة تساعد على تهيئة ما نحن بحاجة اليه من النجاح في الحرب على الارهاب وتسكين النزعات الانفصالية والصراعات المذهبية وحشد الجهود الموحدة وتوفير الأجواء الآمنة والمستقرة للدخول الى العمليات الانتخابية القادمة باعتبارها الحل المناسب لمشكلة الصراع على السلطة وحكم الفترات الاستثنائية... إن الخروج من الدوامه الجامدة للماضي بما ينطوي عليه من الأحقاد الدافعة للثارات الانتقامية كمحصلة لما يترب على ثقافة الكراهية يجعل التقدم الى الامام عملية

إحساسها بالمسؤولية الناتجة عن الشراكة في السلطة والثروة لا يمكن فهمها الا من خلال سكنها في الماضي وانقطاعها عن المستقبل، الماضي الذي لا تجد فيه إلا ما تتذكره من الاحقاد والكراهية الموروثة من تلك الخلافات والإطماع التي تحولت مع ركود الحركة الإيمانية المغلقة الى صراعات وحروب نتيجة للمزيد من الكراهية والحقد الأسود.

هي بالطبيعة والنتيجة أحزاب شمولية لا تؤمن بالتعدد والتنوع ولا تؤمن بالحرية وبالديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة.

وقبل وبعد ذلك هي أحزاب لا تؤمن بالتغيير ولا تؤمن بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي ولا تؤمن بالتسامح والتصالح والتعاون كمدخل وحيد لتحقيق ما تحتاجه الشعوب من الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والدائمة... لأنها أحزاب عاجزة عن التحرر من سلبياتها وأطماعها... تلخط بين الذاتي والموضوعي وبين ما لها من المصالح وبين المصالح العامة، وتعتقد خطأ

أن رسالتها تحتم عليها التفاني بما لديها من المصالح والأهواء، رغم علمها المسبق أن رسالتها الحقيقية تحتم عليها العمل بصمت وكران للذات وتقديم المصلحة العامة على ما لديها من المصالح الذاتية.

أقول ذلك وأقصد به أن الشعوب والهيئات الناخبة تقيم الأحزاب والتنظيمات السياسية من خلال ما لديها من البرامج ومن خلال تفانيها في تنفيذ ما لديها من البرامج، لأن

المصداقية هي المدخل الوحيد للحصول على ثقة الهيئة الناخبة والحفاظ عليها لأن فقدان الثقة تعيد الأحزاب الكبيرة الى مستوى الأحزاب الصغيرة والهامشية، بعكس الوفاء، بما صدر عنها من العهود والوعود الانتخابية التي تبقى أحزاباً مرشحة باستمرار الثقة لدى الهيئة الشعبية الناخبة.

وبالتأكيد فإن مستوى الأداء في المواقع الحكومية يؤثر إيجاباً وسلباً على ما تحتاجه هذه الأحزاب من ثقة في أول عملية انتخابية تنافسية قادمة، بمعنى أن النجاح والفشل في المرحلة الانتقالية هو الرصيد الذي تدخل به الأحزاب الائتلافية الى أول عملية انتخابية قادمة.

ويوماً بعد يوم تكشف الواقع والأحداث المستجدة أن جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية ما زالت متنازعة ومتصارعة في المرحلة الانتقالية، متنافسة مسؤولياتها الوطنية تجاه الشعب... هذه الأحزاب ما زالت بحاجة ماسة الى الاقتراب من القيادة السياسية في لقاءات مسؤولة ونقدية تبدأ بالمصارحة والمكاشفة كمدخل صائب لتنفيذ ما لديها من العوائق والسلبيات من جهة والتصفية ما علق في القلوب وفي النفوس من أحقاد موروثة من الأزمة حتى تصل الى إدراك ما توجيهه الشركاء من التعاون ومن التسامح والعفو المتبادل يوصلها الى ما هي بحاجة اليه من قبول حتمي بالمصالحة الوطنية على

أعود فأقول بدون المصالحة الوطنية على أهمية المستقبل سنظل أسرى الماضي رغم اقتناعنا أنه لم يعد لدينا ما يمكن أن نقدّمه من التضحيات وما يمكن أن نبذّه من الإمكانات وما يمكن أن نضيعه من الجهود والأوقات الباهظة عن المستقبل الأفضل في وقت أكدت فيه الكثير من الاختراعات والابتكارات والمعلومات التقنية والتكنولوجية والالكترونية التي جاءت بها الثورة الصناعية والديمقراطية العملاقة وما حققته من المنجزات والمعجزات بصورة أكدت وبما لا يدع مجالاً للشك أن المستقبل هو وحده الفضاء الذي يجب أن نضع فيه كل ما لدينا من الطاقات والإمكانات والجهود العلمية والعملية الكفيلة بتحقيق ما لدينا من الطموحات والتطلعات ذات الصلة بتمكين الكفائية من التغلب على الحاجة، وتمكين السعادة من التغلب على الفقر والشقاء، وتمكين التقدم من التغلب على التخلف، وتمكين النور من محاصرة الظلام، والديمقراطية من محاصرة الاستبداد، والعدالة من محاصرة الاستغلال... الخ.

إذا كانت مخرجات الحوار الوطني قد حظيت بالاجماع، فإن التطبيق يحتاج هو الآخر الى نفس الاجماع الوطني، والاجماع يحتاج الى قدر معقول من الثقة، والثقة تحتاج الى قدر مقبول من المصداقية والموضوعية في مجمل ما لدينا من الخطابات الدعائية والعلاقات السياسية وعدم ترك الماضي يؤثر على المستقبل ويتقاطع معه في محاولة لجعله تكرر لا إنتاج نفسه في إضافة مشاكل الى مشاكل ومعاناة الى معاناة وجروح الى جروح وآلام الى آلام وفساد الى فساد وفقر الى فقر وتخلف الى تخلف يفرغ مخرجات الحوار من معانيها العلمية، لان غياب المصداقية والموضوعية والثقة ثالث رهيب يكشف عن أزمة سياسية مستفحلة قد تكون ناتجة عن أطماع وقد تكون ناتجة عن أنانية لا تخلف للشعوب سوى (الدماء والدمار والدموع). لان الأحزاب والتنظيمات السياسية الموقعة على المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية والمشاركة في حكومة الوفاق الوطني وتلك المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني ما زالت تعيش في الماضي بما ينطوي عليه من الصراعات والتوترات وغير مستعدة لإغلاق ملفاته ومغادرته الى المستقبل، ليس لأنها لا تعي ما تعنيه الشراكة في السلطة وفي الحوار من وفاق واتفاق يستوجب إقامة علاقة جدلية جديدة توفر للجميع ما هم بحاجة اليه من التعاون في سياق البحث عما هم بحاجة اليه من الموارد والثروات الممكنة والمتاحة عبر مجموعة من الخطط والبرامج العلمية والعملية الهادفة الى حسن استثمار الموارد المكانية والزمانية الواحدة- المكانية وتعني بها الوطن اليمني، والزمانية وتعني بها الشعب اليمني في علاقاته بالحاضر والمستقبل الواحدة.

الواقع يحتم على جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية الفاعلة التنافس على قيم الحق والعدل والتقدم والأمن والاستقرار والسلام لنؤكد لأبنائنا وأحفادنا أننا شعب جدير بالحرية وبالديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والتعددية الاقتصادية والتعددية النقابية وتعددية الأقاليم المتنافسة في نطاق الدولة الجمهورية الواحدة ذات النظام الاتحادي الذي لا يلغي الوحدة بقدر ما ينطلق من الحرص على تطويرها والحفاظ عليها بعلم واحد ونشيد واحد وجيش واحد وموارد سيادية موحدة وتمثيل خارجي واحد لا مجال فيه لتعدد الدويلات الانفصالية.

صحيح أن البلاد قد استطاعت في عهد الرئيس التوافقي عبدي منصور هادي أن تقطع شوطاً كبيراً في تطبيق المبادرة الخليجية وألياتها التنفيذية المزمّنة وأصبحنا نلامس المهام الأخيرة المتبقية من المبادرة الخليجية بداية من الإعلان عن تشكيل اللجنة الفنية المكلفة بصياغة مشروع الدستور حسب ما لديها من موجبات دستورية نصت عليها مخرجات الحوار الوطني كمقدمة للاستفتاء، ومروراً بإجراء الانتخابات البرلمانية والإقليمية، وصولاً الى انتخاب رئيس الجمهورية. خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية المتوافقة عليها.

## غياب المصداقية والموضوعية والثقة ثالث رهيب يقف وراء استفحال الأزمة

## إب: طرد خطيب إسلامي هاجم قرار دول الخليج

## قيادي إسلامي يهاجم السعودية على خلفية قائمة (إخوان الإرهاب)

العربية السعودية. وحسب مصادر محلية وشهود عيان فقد هاجم الخطيب بشدة دول السعودية والإمارات والبحرين على خلفية سحب سفرائهم من قطر، وقال ان (قطر العظمى هي على الحق والبقية على باطل). وأثار موضوع خطبة الجمعة استياء المسلمين الذين قاموا بإنزال الخطيب «الأخوانجي» وتصعيد شخص آخر لإكمال خطبة الجمعة.

شن عدد من خطباء المساجد المنتميين لجماعة الإخوان المسلمين في اليمن هجوماً حاداً على حكومتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على خلفية ادراج جماعة الإخوان في اليمن ضمن قائمة الجماعات الإرهابية التي اعتمدها الأجهزة المختصة مؤخراً في المملكة العربية السعودية الشقيقة.

وتمت القيادة في تجمع الإصلاح الدكتور عبد الوهاب الديلمي المملكة العربية السعودية الشقيقة بـ (الفجور والإفك) وذلك على خلفية ادراج جماعة الإخوان في قائمة الإرهاب.

وهاجم رئيس دائرة التعليم بالامانة العامة للإصلاح ووزير العدل الأسبق عبد الوهاب الديلمي السلطات والنظام السعودي متسائلاً: "من أعطى الحق لمن أطلق على غيره بأنه «إرهابي» أن يستيبح ماله، وقد يصل الأمر إلى استباحة الدم".

وقالت صحيفة (الوسط) عن موقع الديلمي توضيحه أن "من صفات المنافقين الفجور عند الخصومة" (وإذا خاصم فجر) كما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فكيف حال من يفجر مع من ليس بينه وبينهم خصومة، بل باختلاق الكذب على الطرف الآخر البرين، كالذي يطلق على غيره بأنه إرهابي بدون برهان، أليس هذا من الإفك الذي هو أقيح الكذب؟".

وقال الديلمي: إن الجماعة التي أطلق عليها